الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٢٧ محرم ١٤٢٦هـ
الموافق ٨ مارس ٢٠٠٥م
العدد (١٤٧٢٧)

مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار لـ الثورة الاقتصادي :

تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بشأن حل مشاكل الأراضي سيسهم في خلق البيئة الملائمة للاستثمار

● أكد الأخ/فاروق الحكيمي مدير عام الهيئة العامة للاستثمار بعدن أنه تم تنفيذ العديد من الخطوات الهادفة إلى تسهيل النشاط الاستثماري بالمحافظة وتنفيذ توجيهات فخامة الأخ/رئيس الجمهورية بشأن حل مشاكل الأراضي وتبني فكرة النافذة الواحدة منوهاً بأن عدن تتميز بالكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة..

وتطرق في حديث لـ الثورة الإقتصادي إلى عدد من القضايا المرتبطة بحجم المشاريع الإستثمارية المرخصة والصعوبات التي تواجه قطاع الإستثمار وفي ما يلي نص اللقاء..

❑ نسعى لجعل عدن منطقة جذب استثماري والنافذة الواحدة تسهل نشاط المستثمرين..

❑ ميناء الحاويات والمنطقة الحرة من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار..

❑ ١٩,٤ مليار ريال تكلفة المشاريع المرخصة في عام ٢٠٠٤م.

اجرى اللقاء/ عبدالناصر الهلالي

● هل لكم أن تحدثونا عن أداء فرع الهيئة خلال العام الماضي وحجم المشاريع المسجلة؟

– في الحقيقة الفرع رخص خلال العام الماضي لنحو ٤٨ مشروعاً استثمارياً في مختلف القطاعات الاقتصادية بتكلفة استثمارية ١٩,٤ مليار ريال توفر ١٢٧٤ فرصة عمل..

وقد أحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى حيث بلغ حجم المشروعات المرخصة نحو ٢٠ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٤,٨ مليار ريال يليه القطاع السياحي ١٦ مشروعاً بتكلفة ٢,٥مليار ريال ثم قطاع الخدمات ٥ مشاريع بتكلفة ٢,٧ مليار ريال ومشروع سكن بتكلفة ٥ مليارات ريال ونحو أربعة مشاريع صحية بتكلفة ٤١٠ ملايين ريال ومشروع سمكي بتكلفة ٢٠٠ مليون ريال ومشروع تعليمي بتكلفة ٢٥ مليون ريال..

أما إجمالي القرارات الخاصة بالإفراج الجمركي فقد بلغت ٣٩ قراراً والمشروعات التي استفادت منها بلغت تكلفتها ٢٣,٢ مليار ريال توفر ١٤٥٢فرصة عمل..

● ماذا عن حجم المشاريع المنفذة خلال العام الماضي؟

– المشروعات المنفذة بلغت خلال عام ٢٠٠٤م نحو ١٢ مشروعاً استثمارياً بتكلفة ٣,٨ مليار ريال منها ٧ مشاريع صناعية و٣مشاريع سياحية ومشروعان صحيان..

● ما هو تقييمكم لأداء الفرع.. والدور الذي يقوم به في مجال تسهيل إجراءات الترخيص للمشاريع الاستثمارية؟

–لقد عملنا على إعادة تنظيم العمل وبما من شأنه تسهيل عمل الأخوة المستثمرين على أكمل وجه.. وتفعيل أداء فرع الهيئة في مهامه على كافة الجوانب..

وبعد تعيين الأخ/يحيى الشعيبي محافظاً لمحافظة عدن استبشرنا خيراً بالخطوات التي اتخذها في اتجاه تشجيع الإستثمار وهذا انعكس إيجابياً على نشاطاتنا في الفرع..

كما أن الأخ المحافظ منذ أن أتى تبنى فكرة النافذة الواحدة لتسهيل عمل الأخوة المستثمرين .. وهناك مجموعة من الخطوات تتخذها قيادة المحافظة في اتجاه تسهيل نشاط المستثمرين ، وهذه تصب في تطوير العمل الإستثماري داخل المحافظة.. ونحن نعمل على تنفيذ السياسات التي ترسمها قيادة المحافظة في هذا الاتجاه.. لكي تجعل من مدينة عدن منطقة جذب إستثمار بامتياز..

● ماذا تقصد بالنافذة الواحدة؟

– هو أن يأتي المستثمر إلى فرع الهيئة للاستثمار ويقدم طلبه في أقصر فترة زمنية ويتم إنجاز متطلبات عمله الاستثماري من أرض والإعفاءات الجمركية ، والمخططات التي يشغل فيه مشروعه ، المهم أن المستثمر غير مطالب بالذهاب إلى عدة جهات يتوه فيها ، يواجه صعوبات وسيلزم الفرع عند بداية العمل بالنافذة الواحدة قريباً أن ينجز كافة المعاملات بأقصر مدة زمنية قد لا تتجاوز ثلاثة أيام.. وهناك إجراءات سيتم اتخاذها لتهيئة النافذة الواحدة قبل البدء بها ولمجرد أن تبدأ ..

أؤكد بأنها ستكون تدشيناً لازدهار قادم وعمل استثماري كبير وهذا سينعكس إيجاباً على الحياة المعيشية في مختلف مناحي الحياة في المحافظة وسيعكس نفسه أيضا على مستوى البلاد عامة..

● ماذا عن الفرص الاستثمارية المتوفرة في عدن؟

– أنت تعلم أن عدن ميناء مهم في العالم موقعه مهم جداً يربط بين قارات ثلاث ، واذا أحسنا استخدام هذا الميناء لا بد وأن الازدهار الذي كان قائما في يوم من الأيام لا بد أن يعود إلى ما كان عليه وأفضل.. والعمل في خدمات الميناء وتسهيلها وتطويرها مهم جداً لتهيئة مناخ استثماري جيد..

كما أن عدن تقع على مقربة من الخط البحري الدولي فإذا أحسنا تقديم خدمات ممتازة وقدمنا تسهيلات سنجتذب السفن لهذا الميناء ليس بهدف تزويدها بالوقود والمؤن، والحاجات الضرورية لها ولكن أيضا بهدف تحول هذا الميناء إلى مركز إعادة تصدير.. كما كانت عليه عدن من قبل ، وبالتالي هذا سيزيد من ازدهار حركة التجارة ويقتضي نشوء مجموعة من الصناعات الضرورية لمثل هذا الوضع ، ويعني أيضا تشغيل أيادي عاملة كبيرة..

● بنظرك ما هي الخطوات العملية لتطوير الميناء ، وإعادة ازدهاره؟

– السياسة التي تتبعها بلادنا بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح تشير إلى أن الدولة قررت أن تنهج على ضوء توجيهات الرئيس.. وهو توجيه البلد نحو الازدهار الاقتصادي ، وأحد المؤشرات هي توجيهات القيادة السياسية بأن يعاد لعدن دورها الهام على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وعلى ضوء ذلك هناك مجموعة من الخطوات الضرورية ..من الضرورة بمكان اتخاذها كاتباع سياسة الأجواء المفتوحة ، وتقديم التسهيلات الخدماتية الضرورية التي كانت معروفة فيها عدن.. قيام استثمارات في مجالات الإيواء والإسكان والفندقة وتوسيع قاعدة الصناعات الضرورية لهكذا ازدهار.. الاستثمار في مجال المواصلات أيضا مهم جداً..

والأجواء المفتوحة تسمح للمستثمرين أن يأتوا ويذهبوا بحرية.. ويجب أن نقيم نظاماً بنكياً حراً يقوم على أساس النظام الاقتصادي الحر«حرية تحويل، وحرية استثمار.. وحرية حركة الرأسمال» ويجب أن يشعر الرأسمال باطمئنان ، وهذا ما يقره ويقول به قانون الإستثمار اليمني..

– كما يجب أن يكون لدينا قضاء تجاري يفي بحاجات هكذا وضع والأهم من كل شيء الأمن، وعدم تداخل من السلطات ، وعدم المس بمصالح الإستثمار والمستثمرين ، ومسألة الأراضي يجب أن تحسم.. وأعتقد أن فخامة الرئيس قد أصدر أوامره في اتجاه هذا الوضع القائم في عدن.. والأخ المحافظ اتخذ مجموعة من الخطوات الحازمة في اتجاه تصحيح وضع الأراضي من داخل المحافظة لتخلق الأجواء الملائمة للاستثمار الصحيح داخل المحافظة..

كما أن النقل مهم جداً في هذا الإطار.. مطار عدن لا بد أن يكون مطاراً مفتوحاً وفيه كل شركات الطيران.. الآن مطار عدن لا تدخله إلا الخطوط المحلية، والخطوط الأردنية.. يجب أن يكون مطار عدن ذا استخدام عالمي، وكل شركات الطيران تكون موجودة فيه ويجب أن تفعل قرية الشحن الموجودة داخل المطار، وأنا متفائل خيراً بالسياسات الجادة التي يتبعها الأخ المحافظ لتفعيل الاستثمار في المحافظة..

● ما هي الجهود التي يبذلها فرع الهيئة للترويج لفرص الاستثمار في عدن؟

– نحن نعمل بحدود إمكانياتنا وهي حتى الآن ليست كبيرة بسبب المخصصات الضعيفة ، ولكن نحن نبذل جهداً كبيراً في أن نقدم أفضل الخدمات للأخوة المستثمرين وهذا يترك انطباعاً جيداً عندهم.. ونحن نحاول أن نخلق الأجواء الصحية لعمل المستثمرين بأكبر قدر من الجهد الذي لا يعطل نشاطهم أو يؤخر مشاريعهم..

والترويج هو الهاجس الأكبر الذي يجب أن نقوم به ونحن نشغل كل فرصة وكل إمكانية لدينا من أجل الترويج لعدن رغم أننا محرومون في عدن من المشاركة في المؤتمرات الدولية، والفعاليات الاستثمارية والاقتصادية ، لكن أنا أعتقد أن هذا خلل كبير جداً لأن مشاركاتنا الدولية تساعد في جذب الإستثمار إلى المحافظة وتكسبنا أيضا خبرات للتعرف على تجارب الآخرين في كيفية صنع الظروف الملائمة للإزدهار الإستثماري .. ونتمنى من الأخوة في قيادة الهيئة العامة للإستثمار أن يفهموه وعلى ضوئه يساعدونا على أن نلعب هذا الدور المهم..

● ما هي القطاعات الاقتصادية الأكثر جذباً للاستثمار؟

– أنا أعتقد أن الذي يكون أكثر جذباً للاستثمار كبداية.. نشاطات الميناء والمنطقة الحرة والمطار.. إذا ما استثمرنا في هذه وفعلناها باقصى درجة من الكفاءة سنخلق الأساس الطيب لحركة استثمارية واسعة النطاق ، بطبيعة الحال عدن تحتاج إلى بنية تحتية، والبنية التحتية ضرورية جداً للبناء اللاحق، والإستثمار في البنية التحتية كما هي توجيهات الأخ المحافظ ضرورية وسياسات قيادة المحافظة تقول بأن الجهد الأكبر سيبذل في اتجاه استكمال البنية التحتية، ومن هنا أتوجه للأخوة المستثمرين للمشاركة في هذا المجال..

تعرف أن عدن إلى جانب البنية التحتية تحتاج إلى أعمال عمران واسعة النطاق بشكل منظم ، فإذا أقمنا البنية التحتية للسياحة ، وأقمنا الفنادق والشقق الكافية وهنيئاً الشواطئ ، فعدن هي مركز عالمي للسياحة الشتوية وهيأنا وهذا يتجلى من خلال زياراتي لبلدان كثيرة لم أجد سواحل بجمال سواحل عدن.. ولكن عدن كما قلت تفتقر للبنية التحتية ، وبالتالي لابد من وجود بنية تحتية راقية تستوعب التطور القادم والضروري وهناك خطوات جرت من قبل المحافظ في اتجاه البنية التحتية وأتمنى أن يرفد نشاط الأخ المحافظ بالإمكانيات المادية الكافية لكي تساعده لاستكمال نشاطه الذي بدأه..

● هل لقرار توسيع صلاحيات فروع الهيئة في المحافظات أثر إيجابي على أداء الفرع في مجال تدفق الاستثمار؟

– بدون شك أن الأخوة المستثمرين من الموجودين في عدن والآخرين يشعرون بأن كل قضاياهم ستحل في هذا المكان أي بالمنطقة التي توجد فيها استثماراتهم ، ونحن من أجل أن نفعل هذا القرار نقوم بتقديم تسهيلات كبيرة جداً من أجل إنجاز أعمالهم ، والقرار الأخير أفاد كثيراً الحركة الإستثمارية في المحافظة..

● ما هي الخطط المستقبلية لفرع الهيئة خلال الفترة القادمة؟

– نحن خططنا مرتبطة بخطط المحافظة وكلما أنجزت قيادة المحافظة خطوة للأمام نحن معنيون بأن نعكسها بشكل فعال في المجال الإستثماري..

● ما هي أبرز العوائق التي تعرقل عمل فرع الهيئة العامة للاستثمار في المحافظة؟

– العوائق من طبيعة الأشياء والحياة بدون عوائق لا معنى لها..

ولكن تبرز عوائق في بعض الأحيان كنا نأمل ألا تكون موجودة ، نحن نقول بأنه اذا ازدهر الاستثمار على نطاق واسع سيكون هناك تدوير لرأس المال على نفس النطاق الواسع، وستدور الثروة بين أيدي الناس كلهم ، الأثرياء سيزدادون ثراء والفقراء سيجدون فرص عمل ويأكلون لقمة عيش شريفة ، وأقول لمن يحتفظون بالأراضي بأن يتبنوا وجهة نظر بعيدة المدى في اتجاه تصحيح الأوضاع على حسب السياسة التي تتبعها قيادة المحافظة سيجدون أنفسهم منقسمين في حركة استثمارية واسعة النطاق تدر عليهم أرباحاً أكثر من هذه الأرباح ضيقة الأفق..والتي لا تفي بأي ثمار..

● لكن هل بالإمكان تحديد العوائق؟

– مثل احتكار الأراضي وأن تأخذ أرضاً تحجزها منتظراً ان ترتفع أسعارها ، والعالم يتغير .. انظر إلى دبي.. وانظر إلى المحيط الذي كان لا يصل إلى مستوى الازدهار ويقبلون على النشاط الاستثماري بروح التشجيع للاعمار وليس بروح احتكار الأراضي.. نأمل من الأخوة الأعزاء أن يراعوا مصلحة المواطن ومصلحة الناس..

في ورشة العمل الإعلامي حول توجهات الخطة الخمسية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م

التأكيد على دور الإعلاميين في تحفيز المشاركة المجتمعية لتنفيذ الخطة بما يحقق أهداف الألفية

كتب/ أحمد الطيار - منصور شايع

أوصت ورشة العمل للإعلاميين حول توجهات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر التي نظمتها أمس وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع اليونيسف وبمشاركة أكثر من ٧٠ كادرا إعلاميا من كافة الوسائل في بلادنا بضرورة دمج المكون الإعلامي في إعداد وتنفيذ الخطة الجديدة وتوفير المعلومة للجميع بشفافية ويسر باعتبار أن الإعلاميين هم الأداة الرئيسية للتواصل بين الواقع الميداني والجهات التنفيذية لأي خطة.

وأكدت الورشة على أهمية الدعم المالي والمعنوي لكافة الأجهزة الإعلامية سواء الرسمية أو الخاصة في اليمن للقيام بواجبها التنموي في إظهار الحقيقة ومساندة المشاريع التي تستهدفها الخطة وبما يؤدي إلى تنفيذها بالشكل المطلوب لخدمة البلد.

وطالبت الورشة بضرورة إنشاء مركز إعلامي يوفر المعلومات المحدثة أولا بأول إضافة إلى عقد لقاءات دورية بين مسئولي الحكومة والإعلاميين لإطلاعهم ومن خلالهم الجمهور على كافة التطورات الحاصلة في البناء التنموي وتنفيذ الاستراتيجيات وعكسها بما يمكن الجميع من التفاعل والمشاركة بالصورة المثلى التي تستهدفها الخطة.

مؤكدة على الدور الهام للإعلاميين في ربط شركاء التنمية الثلاثة لليمن وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بعضهم ببعض وتوفير معلومات كافية للأدوار الواجب على كل واحد منهم تجاه التنمية والتخفيف من الفقر.

وكان الدكتور مطهر عبدالعزيز العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية قد أكد في افتتاح الورشة على أن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م تعول على الدور الإعلامي الكثير من المهام كونها السلطة الرابعة في بلادنا والتي تنتهج الديمقراطية والشراكة في عملها وخططها التنفيذية بشكل دائم.

ودعا الدكتور العباسي إلى ضرورة أن تعكس التغطية الإعلامية لمحاور الخطة ومشاريعها الإنسان اليمني حضارة وثقافة وحكمة خاصة وأنه استطاع بحنكته أن يتواءم مع ظروف بيئته ويتغلب عليها.

مضيفاً بأننا نتطلع إلى أن يقوم الإعلام بعكس تطلعات وآمال المجتمع في رسائل إعلامية توعوية وتعليمية من كافة الوسائل مؤكدا على أهمية التواصل مع الإعلام واعتباره ركيزة أساسية في تنفيذ الخطة بكافة توجهاتها، مشيرا إلى أن الهم الاقتصادي والتنموي لليمن ليس حكرا على وسيلة أو جهة محددة فالجميع شركاء وسيتم توفير كافة المعلومات بشفافية ووضوح لتعكس الواقع الحقيقي دون زيادة أو مبالغة أو نقصان.

وأهاب العباسي بالإعلاميين تحمل مسؤوليتهم تجاه هذا الوطن في طرح قضاياه بما يؤدي إلى خدمته وتنميته بحيث تعكس الجوانب الإيجابية والمحفزة وتنظر للمستقبل بآمال تبشر بالخير.

من جانبه أكد السيد رامش شريشتا الممثل المقيم لمنظمة اليونيسف أن الإعلام هو القوة الجديدة التي ظهرت في محاربة الفقر والتخفيف منه في دول العالم مشيداً بالجهود المبذولة في اليمن من قبل الإعلاميين لطرح قضايا الفقر ومحاولات معالجتها في إطار الخطط والاستراتيجيات التي تتبناها الحكومة.

مشيرا إلى أهمية أن يشارك الجميع في إعداد وتنفيذ هذه الخطط لأن المشاركة من كافة شركاء التنمية في البلد ستزيد الدعم والتقدير من العالم لها. موضحا أن هناك قناعة دولية بأن الحكومات لوحدها لا تستطيع أن تحقق أهداف الألفية وهو ما جعل اليمن تبني خططها واستراتيجياتها وفقا لهذا المبدأ بحيث تحقق شراكة للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ تلك الأهداف. لافتاً إلى أن الإعلاميين هم حلقة وصل لمشاركة المجتمع في إعداد الخطط وتنفيذها وهو ما نسعى إلى تحقيقه حاليا بتحفيز مشاركة المجتمع في إعداد هذه الخطط.

كما أشار السيد دمنيك الممثل المقيم لمكتب التعاون الانمائي البريطاني "ديفيد" في كلمته عن المانحين إلى أهمية التركيز على القضايا الرئيسية لمتطلبات النجاح في الخطط اليمنية ومن خلال ربط احتياجات الناس بالانفاق الحكومي وإصلاح الموازنة العامة للدولة لتتواءم مع ذلك مؤكدا أن هذا المكون يعد مجالا خصبا للإعلاميين للقيام بدورهم الحقيقي في إصلاحه بشكل فعّال. قائلا: إن هذه المكونات إذا لم نركز عليها فقد نضعف الخطة القادمة مهيبا بالإعلاميين أن يتحسسوا آمال وتطلعات الناس نحو الإصلاح الإداري والمالي بشكل متواصل.

من جانبها أكدت السيدة فلافيا بانسيري المنسق المقيم لانشطة الأمم المتحدة في اليمن أن الأمم المتحدة تلتزم بالعمل سويا مع الحكومة اليمنية والمانحين والهيئات غير الحكومية والإعلام والمنظمات الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل مواجهة الاختلالات القائمة في التنمية البشرية التي تواجهها اليمن والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

وأضافت : إن اختيار اليمن كدولة مستفيدة من مشروع الالفية يأتي بسبب جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ م وخاصة في مجالات تعميم التعليم الأساسي وخفض معدل وفيات الأطفال . وقالت : لقد حشدت منظومة الأمم المتحدة كافة الخبرات الفنية والاستشارية لدعم عملية إعداد ورقة استراتيجية التخفيف من الفقر القائمة على أساس تحقيق الأهداف الانمائية للالفية من خلال الدعم الموضوعي لفرق العمل القطاعية ودعم عملية أعداد تقرير تقييم الاحتياجات وتكلفتها وقد توصلت إلى تطوير دعم متعدد الأطراف من قبل العديد من وكالات الأمم المتحدة في إطار برنامج مشترك لدعم جهود الحكومة في إعداد الخطة التنموية الوطنية.

مشددة على ضرورة أن تقوم وسائل الإعلام بدورها في العملية التنموية من خلال نقل الرسائل التنموية لمواجهة بعض القصورات غير الموحدة أو المفاهيم المغلوطة لتجعل من الشعب أكثر تقبلا للتبعات الجديدة والامكانيات المتاحة في العملية التنموية.

وأضافت: علينا أن نحسن تقدير المعنى الحقيقي لقصور التنمية بالنسبة للمواطن في حياته اليومية وإطلاعه على مستوى التقدم المحرز لتلبية احتياجاته. والتخفيف من حدة الفقر.

كما تم في الورشة استعراض توجهات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م من حيث متطلبات الشراكة والتنسيق مع القطاع الخاص وملامح ومكونات الخطة لهذا القطاع والأهداف والسياسات المرجوة.

وأشارت الخطة إلى أن إتجاه عملها يتمثل في تعميق وزيادة الوعي بالقضية السكانية على مستوى كل الفعاليات وتهيئة المناطق ذات الامكانيات المائية الأكثر وبالذات المناطق الساحلية لتصبح جاذبة ومستدامة. والاستغلال المحلي للغاز وتعظيم الاستفادة من منافعه سواء في تهيئة مناطق السواحل بمشاريع تحلية المياه أو في زيادة الإنتاج من الطاقة وتوسيع الصناعات ذات الصلة وتعزيز مناخ الاستثمار ورفع وتيرة الإصلاحات الإدارية وأوضحت الخطة أن أولويات التنمية على المستوى المركزي والمحلي تتركز في تحسين وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل للسكان لرفع مستويات دخلهم ومعيشتهم وتوفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال والفتيات في الريف اليمني بالإضافة إلى تحسين مستوى الصحة العامة للأمهات والأطفال ومكافحة الأمراض المعدية وضمان مياه مأمونة وصالحة للشرب وتوفير خدمات البنية التحتية في الريف بهدف كسر العزلة التي يعيشها معظم السكان وتسهيل توفير الخدمات الاجتماعية.

ومن المرتكزات الأساسية لتوجهات الخطة تعزيز الإصلاحات الاقتصادية من خلال الاستمرار في الإصلاحات المالية والإدارية والحد من الفساد وتفعيل إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام وتقليل الاعتماد على النفط عن طريق تنمية وتفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتحسين كفاءة تحصيل الموارد العامة وتنويعها وتنمية القطاعات الواعدة بتوسيع الاستثمارات فيها مثل قطاعات الاسماك والسياحة والصناعة الاستراتيجية والزراعة وخدمات المنطقة الحرة. وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للتخفيف من الفقر من خلال تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الدور الفاعل للقطاع الخاص في التنمية وبناء شراكة فاعلة مع المحيط الاقليمي والدولي ووضع أهداف التنمية الألفية كاهداف أساسية في الخطة بالتركيز على تحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع فرص التعليم الخاص بالفتيات وتحسين وتوسيع الخدمات الطبية وتنمية الموارد المائية والحفاظ على البيئة وتطوير بنيته التحتية وخاصة في الريف.

كما استعرض الأخ سليمان القطابري – مدير عام السياسات الكلية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي المؤشرات الأولية لأداء الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م مشيرا إلى أنها حققت معدل نمو بلغ ٤,٣٪ وبنسبة إنجاز وصل إلى ٧٦,٨٪ كما أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بالأسعار الجارية بمعدل ١٠,٣٪ ونمت القطاعات غير النفطية بمعدل ٥,١٪ وارتفعت أهميتها النسبية إلى ٨٦٪ عام ٢٠٠٣م.

موضحا أن هناك تطورا ملحوظا في مؤشرات الهياكل والخدمات الأساسية حيث زادت الطرق الأسفلتية بنسبة زيادة اجمالية ٣٨,٨٪ وزادت أعداد الخطوط الهاتفية بنسبة ٩٧,٥٪ كما ارتفعت الطاقة الكهربائية للشبكة من ٦٥٠ ميجاوات عام ٢٠٠٠ إلى ٧١٢ ميجاوات عام ٢٠٠٣م.

مستعرضا الوضع الراهن والتحديات التنموية الرئيسية المتمثلة في اتساع رقعة الفقر والنمو السكاني السريع ونمو قوة العمل والعجز الغذائي ومحدودية الموارد الزراعية وشحة الموارد المائية.

مؤكدا أن الخطة الجديدة تعبر عن أهداف وتطلعات الدولة والمجتمع في مكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة للمواطن اليمني من خلال تحقيق التناغم بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

كما تم في الورشة تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل هي التعليم والصحة والفقر تم فيها مناقشة الاحتياجات للإعلاميين ولأداء دورهم المناسب لدعمها وكذا المتطلبات والطرق الكفيلة ببناء الرسالة الإعلامية الداعمة.

وأكد خبراء اليونيسف المشاركون في الورشة والمشرفون على نتائج الورشة وتوصياتها استعداد المنظمة وكافة المانحين على تقديم العون والمساندة لمقترحات الإعلاميين وحرصهم الشديد على أن تحقق الرسالة الإعلامية غايات وأهداف الخطة.

تصوير/ عادل حويس